الفصل الثالث

عُلَمَاءُ الأَزهر يَقُودُون الثَّورَاتِ والانتفَاضَاتِ الشَّعبيّة

- تمهيـــد .
- انتفاضة البحيرة : سنة ١١٠٣ هـ .
- انتفاضة بنى سويف : سنة ١١٠٩ هـ .
- انتفاضة القاهرة الأولى : سنة ١١٢٨ هـ .
- ثورة طلبة الأزهر وأهالى القاهرة : سنة ١١٩١ هـ .
- ثورة الحسينية الأُولى وانتشار التذمر فى بعض أقاليم مصر : سنة ١١٩٩ - ١٢٠٠ هـ .
- انتفاضة القاهرة الثانية : سنة ١٢٠١ هـ .
- ثورة الحسينية الثانية : سنة ١٢٠٥ هـ .
- ثورة شعب مصر ، ووثيقة الصلح بين علماء الأزهر والمماليك : سنة ١٢٠٩ هـ .

علماء الأزهر يقودون الثورات والانتفاضات الشعبية

● تمهيـــــد :

عرفنا فى مواطن سابقة أنَّ علماء الأزهر كانوا جبهة سياسية لها نفوذها الصالح وآثارها النافعة فى ديوان مصر العالى وفى المجتمعات المصرية .

كما عرفنا أن علماء الأزهر استطاعوا بثبات وقوة حماية المطارَدين السياسيين من رجال الأحزاب المهزومة الذين احتموا بالجامع الأزهر .

كما عرفنا أن علماء الأزهر كان لهم دور واضح فى إسقاط الحكومات العثمانية الجائرة ، كما كان لهم دور قوى فى القضاء على الأحزاب المملوكية العسكرية المتسلِّطة .

ولقد كانت هذه الأعمال القوية التى قاموا بها نابعةً من مبادئهم ، فتمسَّكوا بإحقاق الحق ، وإقامة العدل ، ورفع المظالم ، واحترام الإنسان .

وفى هذا الفصل أُقدِّم اتجاهاً سياسياً آخر لجبهة علماء مصر ، هذا الاتجاه ظهر واضحاً فى قيادتهم للثورات والانتفاضات الشعبية التى هبَّت فى القاهرة وفى الأقاليم مطالِبة بإقامة الحق والعدل ، ورفع الظلم واحترام الإنسان .

ومما يجدر ذكره أن شعب مصر اتخذ علماء الأزهر قادته وأئمته والمتحدِّثين باسمه والمدافعين عن قضاياه أمام السُّلْطات الحاكمة باقتناع وإيمان عقلى ، وود وميل قلبى ، فنجحت القيادة ، ونجحت الانتفاضات والثورات نجاحاً عظيماً بمقاييس هذا العصر .

* * *

انتفاضـــــة البحيرة

(١١٠٣ هـ = ١٦٩١م)

فى شهر المحرَّم سنة ١١٠٣ هـ (١٦٩١م) اقتحمت القاهرة مسيرة غاضبة ضمَّت جموعاً عظيمة من أهالى البحيرة وأعيانها تُعبِّر عن سخطها على السُّلْطات والهيئة الحاكمة التى يتزعمها كاشف البحيرة الأمير إبراهيم بك لإهمالها الضرب على أيدى قبائل العُرْبان المفسدة .

وكان زعيم هذه الانتفاضة يحمل حُجَّةً من قاضى محكمة البحيرة أثبت فيها بكافة الإثباتات الشرعية أن هؤلاء العُرْبان نهبوا الأموال والمقومات والزروع وأسروا النساء ، وقتلوا الرجال ، وفرضوا على أهالى البحيرة أتاوات وشاركوهم فى المواريث ، وتعدوا وطغوا بكل سبيل ، ولم تسلم من مفاسدهم قرية من قرى البحيرة . . . .

وقد اتجهت مسيرة البحيرة الكبرى إلى الجامع الأزهر ، فازدحم الجامع الأزهر والشوارع التى حوله بجماهير تلك المسيرة بعد أن انضم إليها كثيرون من أهل القاهرة .

وفى الجامع الأزهر عرض زعماء الانتفاضة قضيتهم على شيخ الأزهر وعلمائه ، فلما عرف علماء الأزهر تلك المفاسد والموبقات التى اقترفها عُرْبان البحيرة ضد الأهالى تَقدَّم جماعة منهم وعدد عظيم من طَلَبَة العلم المجاورين مسيرة أهالى البحيرة ، وقادوها إلى القلعة رافعين أمامهم لواء النبى ﷺ ، واصطحبوا معهم قاضى مصر ليشهد أحاديثهم فى الديوان العالى حول قضية أهالى البحيرة .

ومن مظاهر تأييد أهالى القاهرة لانتفاضة أهالى البحيرة أنهم اصطفوا على جانبى الطريق المؤدى إلى القلعة ليشهدوا تلك المسيرة التى يقودها علماء الأزهر ومجاوروه رافعين لواء النبى ﷺ ، فلما رأوها رفعوا أيديهم مهللين مُكبِّرين ، ثم تبعهم جماعة آخرون منهم .

فلما وصلت هذه المسيرة الكبرى القلعة سُمح لعلماء الأزهر وأعيان البحيرة بدخول الديوان العالى . . . وفى الديوان العالى اجتمعوا بعلى باشا ، وأطلعوه على الحُجَّة القضائية ، وشرحوا له حقائق ما يجرى من مفاسد العُرْبان وطغيانهم فى أرجاء البحيرة ، بينما تقف السُّلْطة الحاكمة فى البحيرة موقف المتفرج ، فسأل على باشا أعيان البحيرة قائلاً : وماذا ترون ؟

فقالوا : تكتب لنا فرماناً يُجيز لنا قتال العُرْبان إذا شرعوا فى الاعتداء علينا ، ومَن قتلناه منهم فلنا متاعه وفرسه وسلاحه ، ولا يجوز لحاكم إقليم البحيرة أن يعارضنا فى قتالهم ، ولا أن يسألنا عما غنمناه منهم .

كما أنه يجب على ملتزمى أراضى البحيرة ألا يباشروا أعمالهم إلا ومعهم الجنود السيمانية [1] ، والملتزم الذى يعمل بغير الجنود السيمانية لا يجوز له أن يسألنا لماذا قتلنا مَن تعدى علينا من العُرْبان ، ولا يجوز له أن يدافع عن المهزومين منهم لأنه أهمل واجبات الأمن والدفاع .

وعلى والى مصر على باشا أن يُنحِّى الأمير إبراهيم بك عن حكم ولاية البحيرة لأنه يغلبُ على ظننا أنه متواطئ مع هؤلاء العُرْبان ، وإذا لم يكن متواطئاً فهو مهمل غير كفء للدفاع عن أهالى الإقليم وقمع المفسدين .

فأعلن الباشا وعلماءُ الأزهر وسائر أعضاء الديوان موافقتهم على ما طلبه أعيانُ البحيرة وعلماءُ الأزهر المتحدِّثون معهم ، ثم انصرف أهالى البحيرة من القلعة ، لكنهم ظلوا مقيمين حول الجامع الأزهر ليعرفوا مَن سيكون حاكماً

---

(١) الجنود السيمانية : المخصصون لحماية الأقاليم والحفاظ على الأمن الداخلى .

على إقليمهم ، وما وسائل الدفاع التى دبَّرها على باشا لحماية أهالى البحيرة من هجمات العُرْبان عليهم .

لكنهم عرفوا فى اليوم التالى أن إبراهيم بك لم يُعزل ، ولم يتخذ على باشا أى وسيلة من وسائل التغيير والإصلاح ، فثاروا وضجوا بالتكبير والتهليل وبإعلان السخط على الظالمين والمفسدين ، وكذلك فعل مَن انضم إليهم من أهالى القاهرة ، كما ثار بثورتهم طَلَبَة العلم ، وأغلقوا أبواب الجامع الأزهر ، فاجتمع العلماء بعلى باشا ليعرفوا منه أسباب إحجامه عن أى إصلاح وتغيير ، فأعرب لهم على باشا عن رأيه وهو أن إبراهيم بك فى نظره أكفأ أمير لحكم البحيرة ، وأن ما حدث فى البحيرة من المفاسد التى اقترفها العُرْبان كانت فوق طاقة جنده وسلاحه ، غير أن العلماء لم يوافقوه على رأيه ، وأصروا على أن يقوم على باشا بالإصلاح والتغيير ، وإلا فإن أهالى البحيرة سيظلون معتصمين بالجامع الأزهر ، وسيؤيدهم العلماء فى كل ما يفعلونه .

فاضطر والى مصر على باشا إلى أن يُعَيِّنَ أميراً مملوكياً غير إبراهيم بك فى حكم البحيرة برتبة قائمقام ، وأن يبعث بحملة عسكرية تضم ثلاثمائة وخمسة عشر مقاتلاً مزوَّدين بالبنادق والمكاحل [1] بقيادة ثلاثة من الأغاوات المهرة يتزعمهم الأمير إسماعيل بك ، وفى الوقت نفسه أرضى الأمير إبراهيم بك بإبقاء رتبته كحاكم اسمىّ لإقليم البحيرة .

فلما دخلت هذه الحملة إقليم البحيرة انضم إليها جند إبراهيم بك حاكم الإقليم السابق ، فظلَّت تطارد العُرْبان وتكيل إليهم الضربات تلو الضربات من أواخر شهر رجب إلى العاشر من شوَّال سنة ١١٠٣ هـ (١٦٩٢م) ، فعمَّ الأمن إقليم البحيرة فترة غير قليلة من الزمن ، وكان الفضل الأول والأكبر فى هذا لعلماء الأزهر .

* * *

(١) المكحلة : بندقية كبيرة الحجم ، فى حجم مدفع صغير .

انتفَاضـــةُ بنى سُوَيْف

(١١٠٩ هـ = ١٦٩٧م)

كما كانت انتفاضة أهالى البحيرة احتجاجاً على إهمال الحكومة العثمانية فى مصر شئون الأمن والدفاع ، وتركها العُرْبان المفسدين يهجمون على قرى البحيرة ومدنها ومزارعها ، فكذلك كانت انتفاضة أهالى بنى سويف احتجاجاً على إهمال الحكومة العثمانية شئون الأمن والدفاع عن القرى والمدن والمزارع ضد هجمات العُرْبان المفسدين .

وكما كان علماء الأزهر هم قادة انتفاضة البحيرة ، فكذلك كانوا هم قادة انتفاضة بنى سويف .

غير أن انتفاضة بنى سويف تجاوزت القاهرة ليصل مبعوثها عالِم الأزهر إلى إسلامبول عاصمة الخلافة العثمانية .

ففى سنة ١١٠٩ هـ (١٦٩٧م) طغى العُرْبان المغاربة والضعفا والنجما فى البلاد فأكثروا فيها الفساد .

ولكثرة ما اعتاده أهالى بنى سويف من إهمال السُّلْطات الحاكمة فى مصر شئون الأمن والدفاع عن الأهالى ضد العُرْبان المفسدين يئسوا من قيام هذه السُّلْطات بعمل جدىّ فى مجال تأمين الأهالى والقرى والبلدان والمزارع ، سواء فى هذا السُّلْطات المحلية وسُلْطات القاهرة ، لهذا اتجهوا فى جموعهم إلى علماء الأزهر المقيمين فى مدينة بنى سويف ، فكان هؤلاء العلماء خير مَن قاد انتفاضتهم ووجهها التوجه المثمر النافع ، فكتبوا باسم شعب بنى سويف رسالة إلى السلطان مصطفى الثانى بيَّنوا له فيها ما يجرى فى إقليم بنى سويف

من الجرائم والمفاسد التى يقترفها العُرْبان المغاربة والضعفا والنجما ، كما بيَّنوا إهمال السلطات الحاكمة فى مصر شئون الأمن والدفاع عن الأهالى ، واتهموا بعض هذه السُّلُطات بالتواطؤ مع هؤلاء العُرْبان المفسدين .

ثم اختاروا من بينهم عالماً فاضلاً هو الشيخ شمس الدين محمد المالكى الذى اشتهر بشجاعته وصبره وحلمه ليسافر إلى إسلامبول بهذه الرسالة ، وليعرض على السلطان مصطفى أو الصَّدر الأعظم ما يجرى فى إقليم بنى سويف وغيرها من بلدان مصر من إهمال للأمن ، واستهتار بأرواح الناس وأموالهم ، وتواطؤ مع العربان المفسدين .

ولما حان موعد سفره أعدُّوا له راحلة وزوَّدوه بالمال ، فاستقل راحلته إلى الإسكندرية . ومنها اتجه بحراً إلى إسلامبول ، ولما دخل مدينة إسلامبول قصد بيت شيخ الإسلام السيد فيض الله زاده أفندى ، فعرض عليه قضية الأمن المفقود فى إقليم بنى سويف ، وسلَّمه رسالة شعب بنى سويف الموجّهة إلى السلطان مصطفى ، فلما جال بنظره فيها وجد أنها قد تضمنت بعد المقدمة والدعاء والثناء ما يلى :

« إننا يا صاحب السعادة فى ضيق من الأعراب المغاربة والضعفا والنجما ، فقد أهلكوا زرعنا ، وأكلوا أرزاقنا ، وأسروا أولادنا ونساءنا ، وكلما عرضنا قضيتنا على الحاكم وكيلكم فى مصر بعث إلينا بحملة يقودها صنجق وأغاة سباهية ، فيقع على كواهلنا تكاليف إقامتهم .

وليتهم يحاربون الأعراب بصدق ، فإن الأعراب عندما يرونهم يعتصمون بالجبال ، فيبعث إليهم قادة الحملة مَن يفاوضهم فى دفع قدر من المال نظير عودتهم إلى القاهرة ، فيدفع الأعراب إليهم كل ما يقررونه عليهم .

وبعد أن تغادر الحملة الإقليم يهاجم الأعراب المدن والقرى والزروع ، ولا يعودون إلى مضاربهم إلا بعد أن يغنموا أضعاف ما دفعوه إلى قادة الحملة . .

وما زال هؤلاء العُرْبان بالإقليمين (بنى سويف والبهنسا) وهم ليسوا أصلاً من عربانها .

وكل راع يُسأل عن رعيته ، ونحن أعلمناكم فى الدار الدنيا حتى لا تقولوا لنا يوم الحساب بين يدى الله الواحد القهَّار : ليس لى بهذا الأمر علم ، أطال الله عمركم ، وأدام نصركم » .

ولم يلبث شيخ الإسلام أن بعث بهذه الرسالة إلى الصَّدر الأعظم حسين باشا عموجة ، فوصلته الرسالة فى وقت كان يثير فيه نائبه أحمد أغا قضية توقف الملتزمين الهوَّارة فى صعيد مصر الأعلى عن إرسال الغلال الأميرية المقررة على أراضيهم إلى الشُّوَن الأميرية بالقاهرة .

لهذا جعل الصَّدر الأعظم بنى سويف والبهنسا وجرجا مناطق عصيان ، ثم عرض رسالة بنى سويف على السلطان مصطفى الثانى وأعلمه أن الملتزمين الهوَّارة فى إقليم جرجا متوقفين عن إرسال الغلال الأميرية المقررة على أراضيهم إلى الشُّوَن الأميرية بالقاهرة .

فبعث السلطان مصطفى على الفور بأوامره إلى والى مصر حسين باشا ليُسَيِّر الحملات العسكرية الكفيلة بتأديب العُرْبان المغاربة والضعفا والنجما ببنى سويف والبهنسا ، وتأديب الملتزمين الهوَّارة بإقليم جرجا ، وحذَّره من أى مخالفة لهذه الأوامر أو تهاون فى تطبيقها .

فلما تُلِيت رسالة السلطان فى ديوان مصر العالى الذى ضم العلماء والصناجق ورؤساء الفِرَق العسكرية وافق أعضاؤه على تكليف الأمير عوض بك بقيادة حملة لتأديب عُرْبان بنى سويف والبهنسا ، كما وافقوا على تكليف الأمير عبد الرحمن بقيادة حملة أُخرى لتأديب الملتزمين الهوَّارة فى إقليم جرجا .

فلما انتهت هاتان الحملتان من أداء الواجبات العسكرية المنوطة بهما تنفس أهالى بنى سويف والبهنسا الصعداء ، وتمتعوا بالأمن فترة غير قليلة من الزمن ، كما بدأت الشُّوَن الأميرية تتلقى الغلال المفروضة على إقليم جرجا ، وكان الفضل الأول فى هذا لعلماء الأزهر .

* * *

انتفاضـــة القاهرة الأولى

(١١٢٨ هـ = ١٧١٥م)

فى شهر المحرَّم سنة ١١٢٨ هـ (ديسمبر ١٧١٥م) أصدر عبدى باشا الوالى على مصر قرارات مالية شملت أسعار الدنانير والريالات والأنصاف الفضة ، وأمر دار سك النقود بضرب نقود فضية ونحاسية جديدة تتواءم مع هذه القرارات .

ثم أمر أغاة الإنكشارية ووالى القاهرة بأن يُشهر بالنداء فى أرجاء القاهرة ما تضمنته هذه القرارات .

غير أن هذه القرارات كان لها رد فعل سئ بين أهالى القاهرة ، فأغلق التجار متاجرهم ووكائلهم ، وأبطل السوقة أسواقهم ، وانتشر بين جميع أهالى القاهرة تذمر عام لما ستُلحقه هذه القرارات بتجاراتهم وأموالهم من خسائر محققة .

ثم أعقب هذا مسيرة كبيرة ضمَّت التجار والسوقة وأصحاب رؤوس الأموال وكثيرين من أهالى القاهرة ، وقد اتجهت هذه المسيرة الساخطة إلى الجامع الأزهر ، وهناك أعلنوا سخطهم واستياءهم من قرارات الحكومة العثمانية فى مصر ، فتضامن معهم علماء الأزهر وطَلَبته ، وأغلقوا أبواب الجامع الأزهر إعلاناً لهذا التضامن ولبدء الانتفاضة والاحتجاج .

ثم عقد علماء الأزهر اجتماعاً فى صحن الجامع الأزهر غصَّ بتجار القاهرة وسائر أهلها ، وبعد أن أعلن التجار وأهالى القاهرة احتجاجهم وبيَّنوا وجهة نظرهم ، قرر علماء الأزهر أن يقودوا مسيرتهم المحتَّجة بحيث يَتَصَدَّرُهَا

طَلَبة العلم إلى القلعة ، فلما وصلت المسيرة الغاضبة إلى القلعة سُمِح بدخول العلماء وأعيان التجار الديوان العالى للتحدث إلى والى مصر عبدى باشا حول قراراته المالية ، فلما أخذوا مجالسهم فى الديوان العالى تباحثوا مع عبدى باشا حول قراراته المالية ، وبيَّنوا له الأضرار الجسيمة التى ستلحق بالتجار وأصحاب رؤوس الأموال والسوقة ، وأكدوا له أن معظم الضرر سيقع على كاهل الفقراء فى مصر ، ثم طلبوا منه أن تجرى المعاملات المالية على نظام النقد السابق ، فاقتنع عبدى باشا برأى علماء الأزهر وأعيان التجار ، وأمر أغاة الإنكشارية ووالى القاهرة بأن يُشهرا النداء فى القاهرة بأن المعاملات القديمة ستظل على ما هى عليه لا تغيير فيها ولا تبديل ، فانصرف التجار والسوقة وسائر الأهالى بعد أن اطمأنت نفوسهم وهجعت أفئدتهم ، وأعادوا فتح متاجرهم ووكائلهم ، وأدار السوقة أسواقهم ، وباشروا بيوعهم وتعاملاتهم ، وبدت القاهرة فى أحوالها الطبيعية .

وازداد الأهالى ارتباطاً بعلمائهم ومعرفةً لفضلهم وولاءً لهم .

ثورة طلبة الأزهر وأهالى القاهرة

(١١٩١ هـ = ١٧٧٧م)

بعد أن توفى محمد بك أبو الذهب فى سنة ١١٨٩ هـ (١٧٧٥م) ظهر على مسرح السياسة والحكم حزبان مملوكيان هما حزب إسماعيل بك ، وحزب إبراهيم بك ومراد بك ، وعلى الرغم من أن إسماعيل بك وحزبه سيطر على حكم مصر سيطرة كاملة ، فإنه سمح لإبراهيم بك ومراد بك ورجالهما بالعمل معه فى حدود لا تمكنهم من السيطرة .

وقد ظهر فى هذه الفترة أُمراء يحبون الشر ولا يحفلون بشرع أو نظام اعتماداً على قوة نفوذهم و نتشار سُلْطتهم وتمكن عصبيتهم ، فأدَّى هذا إلى وقوف طَلَبَة العلم فى الأزهر وبعض أهالى القاهرة جبهة واحدة فى وجه هؤلاء المماليك الطغاة .

ففى سنة ١١٩١ هـ (١٧٧٧م) اغتصب رجل من أتباع الأمير يوسف عقاراً موقوفاً على طَلَبَة العلم المغاربة ، فلما طولب برفع يده عنه احتمى بِسَيِّده الأمير يوسف بك فعضده وآزره فى باطله ، فالتجأ طَلَبَةُ العلم المغاربة إلى القضاء ، وتصدَّى للدفاع فى هذه القضية عن حق طَلَبَة المغرب الشيخ عباس المغربى ، فحكم القاضى لصالح طَلَبَة العلم المغاربة .

فلما علم الأمير يوسف بك بذلك أرسل جمعاً من جنوده للقبض على الشيخ عباس المغربى المجاور فى الأزهر ، فتصدَّى لهم طَلَبَةُ الأزهر ، ولم يمكنوهم من القبض على الشيخ عباس المغربى ، ثم أخرجوهم من الجامع مهانين مشعثين .

ولما علم الشيخ أبو البركات أحمدُ الدردير شيخ المالكية بما حدث بعث إلى هذا الأمير بورقة مع رسولين من طَلَبة العلم حذَّره فيها من التعرض لطَلَبة العلم فى أوقافهم وأموالهم ، كما حذَّره من عدم تنفيذ حكم القاضى .

فما كان من يوسف بك إلا أن اعتقل رسولى الشيخ الدردير ، فلما جاءت أنباء ذلك إلى الجامع الأزهر أوقف طَلَبة العلم الدراسة ، وغلَّقوا أبواب الجامع الأزهر ، وصعد عدد منهم المآذن يُكبِّرون ويُهلِّلون ، ويعلنون سخطهم على الأُمراء الظَلَمة ، ويجهرون بمثالبهم وبالدعاء عليهم ، وكان إغلاق أبواب الأزهر والجهر بمثالب المماليك من فوق مآذنه إعلاماً لأهالى القاهرة ببداية انتفاضة سيقوم بها أهل الأزهر لمواجهة الأُمراء المماليك ، فأغلق تجار القاهرة متاجرهم ووكائلهم ، وأبطل السوقة أسواقهم ، وتجمَّع أهالى القاهرة حولهم ، ثم انطلقوا فى جموعهم صوب الجامع الأزهر معلنين تضامنهم مع طَلَبة العلم والعلماء وسخطهم على المماليك ، فأحسَّ كبيرا المماليك - إسماعيل وإبراهيم - بخطورة الموقف ، فبعثا إلى يوسف بك أمراً بإطلاق سراح رسولى الشيخ الدردير ، فما وسعه إلا الامتثال لأمرهما .

وقد ظنَّ زعيما المماليك أن الأمر قد انتهى بإطلاق سراح الرسولين ، فبعثا إبراهيم أغا إلى الجامع الأزهر ليعرف من علمائه الوقت الذى ستعود فيه حركة الحياة إلى متاجر القاهرة وأسواقها ، غير أن علماء الأزهر لم يكترثوا لإبراهيم الأغا ولم يروه أهلاً لمخاطبتهم خاصةً وأن هناك حقوقاً كثيرة متعلقة بأهل الأزهر وبعامة الناس لا يُجدى التحدث فيها مع مثل هذا الأغا ، ولا بد من التحدث فيها مع أمير مملوكى كبير كإسماعيل بك أو إبراهيم بك ، أى أن الحقوق التى هَبَّ من أجلها أهل الأزهر ليست هى حقوق الطَلَبة المغاربة فحسب ، وما حقوق الطَلَبة المغاربة إلا القشَّة التى قصمت ظهر البعير .

فلما شهد إبراهيم أغا عدم اكتراث علماء الأزهر له ظنَّ أنهم حَقَّروا من شأنه ، فخرج من الأزهر على عجلةٍ من أمره ، ثم عاد بكوكبة من الفرسان ، ونادى فى حى الغورية بفتح المتاجر ، وأنه على التجار الأمان .

غير أن طَلَبة الأزهر المغاربة وجموعاً من أهل القاهرة ترصَّدوا لإبراهيم أغا وجنده ، ثم باغتوهم بهجمة شجاعة بما فى أيديهم من مساوق وعصى ، ففرَّ إبراهيم أغا بفرسانه ، غير أنه كرَّ على طَلَبة العلم ومَن معهم من أهل القاهرة ، فشتَّت شملهم ، وقتل منهم ثلاثة ظهر فيما بعد أنهم من طَلَبة العلم المغاربة ، كما جَرَحَ منهم عدداً آخر ، ولئن كان ما خلفته هذه المعركة من القتلى والجرحى الأزهريين والقاهريين قد أثَّر تأثيراً شديداً فى نفوس طَلَبة العلم والعلماء وأهالى القاهرة ، فإن أثرها كان على كبار المماليك أشد ، لأن حركة الحياة اليومية ظلَّت متوقفة فى القاهرة ، وسرى بين الناس تذمر وسخط شديدان ، كما أن البيوتات المملوكية المقهورة والتى تبغض حكم الثلاثة : إسماعيل وإبراهيم ومراد - أخذت تستغل حالات السخط والتذمر لصالحها ، وبدأت تتحرك فى الخفاء ضد حكم الثلاثة ، كما أن استفحال السخط والتذمر والمقاومة الصامتة ربما شدَّ انتباه الدولة العثمانية إلى مصر ، فتكرس جهدها للتخلص من هؤلاء المماليك الذين طالما شلوا نفوذها فى مصر ، وجعلوا سُلْطتها فيها سُلْطة اسمية .

لهذا كله بادر شيخُ مصر إسماعيل بك بالنزول بنفسه إلى الميدان ليلتمس بنفسه أقرب الحلول وأحسنها ، وأخذ يتقرَّب من الشيخ أبى الأنوار محمد السادات ليكون واسطة خير بينه وبين علماء الجامع الأزهر ، واتخذ إسماعيل بك من المدرسة الأشرفية مقراً له ، وتمسَّك بصحبة الشيخ السادات .

ومن هذه المدرسة بعث إسماعيل بك برسلٍ من الأُمراء الكبار إلى علماء الجامع الأزهر ليسلموهم رسالته وليأخذوا منهم ردَّهم عليها .

وقد تضمَّنت رسالة إسماعيل بك نداءً إلى العلماء وطَلَبة العلم فى الأزهر بأن يصرفوا جموع الناس المتجمهرين فى الأزهر وحوله لأن مطالبهم قد أُجيبت (يقصد مطالب المجاورين المغاربة) .

فردَّ العلماء على رسالته برسالة جاء فيها : إننا لا نرضى بمجرد الوعود ،

وإن مطالبنا هى رفع الظلم وإقامة العدل ، وصرف الحقوق المالية للعلماء والطَّلَبة والتى أوقف المماليك صرفها منذ فترة طويلة .

فانتقل إسماعيل بك من المدرسة الأشرفية إلى الجامع المؤيدى ، وظل متمسكاً بصحبة الشيخ السادات ، وبعث إلى العلماء مَن يبلغهم بأنه معهم ، وسيعمل على تحقيق مطالبهم .

ثم بعث إليهم بعهد كتبه بخط يده وبمشورة صاحبه الشيخ السادات فحواه : « أن إسماعيل بك شيخ البلد (أى مصر) يتكفل بقضاء مطالب العلماء وتنفيذ فتاويهم وصرف رواتبهم وجراياتهم ، وأن الشيخ أبا الأنوار محمد السادات يضمن إسماعيل بك شيخ مصر أمام العلماء . . . » .

وقد بعث إسماعيل بك بهذا التعهد مع رجلٍ من أهل العلم حرصاً منه على سريته وعلى إرضاء العلماء .

غير أن هذا التعهد لقى قبولاً عند بعض العلماء وطَلَبة العلم ، ولقى معارضة عند آخرين .

وقد أعلن العلماء والطَّلَبة المعارضون : « أن كلام إسماعيل بك هذا لا أصل له ، وأنه من حيله التى لا تنطلى على عاقل » .

وبعد أن ترددت الرُّسُل بين علماء الأزهر وإسماعيل بك اتفق كبار علماء الأزهر على إضافة شرطين رضى بهما سائر علماء الأزهر وطَلَبته ، وهما : ألا يتولى إبراهيم أغا نظارة الأزهر ، وألا يسلك هذا الأغا والمحتسب ووالى القاهرة الطرق الممتدة أمام الجامع الأزهر ، فقبل إسماعيل بك هذين الشرطين ، وأمر بإضافتهما فوراً إلى تعهده ، ووقَّع عليهما ، وشهد عليه الشيخ السادات .

ولكى يُظهر للعلماء نواياه الحسنة بادر بإرسال جزء كبير من رواتب العلماء وطَلَبة العلم المتأخرة ، كما أمر بردِّ حقوق الطَّلَبة المغاربة وأوقافهم إليهم ، ومنح بعضَ هؤلاء الطَّلَبة وظائف ومرتبات من أوقاف مُرْصَدة على أهل العلم

عموماً ، وأصدر أمره بعزل إبراهيم أغا عن نظارة الأزهر ، كما حذَّر هذا الأغا ووالى القاهرة ومحتسبها من المرور فى الطرق الممتدة أمام الجامع الأزهر ، كما عيَّن إبراهيم بك ناظراً على الأزهر بدلاً من إبراهيم آغا .

غير أنه لم تمض مدة طويلة حتى تعمَّد اثنان من الثلاثة الممنوعين من المرور أمام الأزهر المرورَ بموكبيهما متحدِّين بهذا ما تَعهَّد به سيِّدهُم إسماعيل بك للعلماء .

فبعث علماء الأزهر إلى إبراهيم بك برسالة يستنكرون فيها تلك الاستفزازات التى اقترفها الأغا ووالى القاهرة .

فردَّ إبراهيم بك على رسالتهم برسالة قال فيها : « إن الطريق يمر بها البَرُّ والفاجر ولا غِنى لرجال الحكم عن المرور فيها . . . . » .

ومما لا شك فيه أن مُعَاضدةَ الأُمراء الكبار لأمير تجرى فى دمائه العصبية والطغيان دفعت به إلى ارتكاب أعمال أشد حماقة وأعظم جُرماً ، فقد أخذ إبراهيم أغا يبحث عن زعيم القاهريين الذين عَضَّدوا الطَّلَبة المغاربة فى الهجوم عليه هو وفرسانه فى حى الغورية إلى أن تمكن من القبض عليه ، وهو شاب ذو همة عالية يدعى حسن المدابغى ، وبعد أن قبض عليه أمر بضربه حتى فارق الحياة .

ويصفه المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى « بأنه رجلٌ شريفٌ من أهل البلد » ، ولا شك فى أن أهل القاهرة خسروا حسن المدابغى ، كما خسر الأزهر طَلَبته الذين قُتِلوا فى الغورية .

لكن ثورة الأزهر والقاهرة كسبت كثيراً إذ استطاعت فرض شروطها التى استجابت لها زعامة المماليك مرغمة .

كما أن تضامن أهل القاهرة مع طَلَبة الأزهر فى نضالهم يُعَدُّ من مكاسب هذه الثورة ومفاخرها .

ومما يجدر ذكره أن إبراهيم أغا الذى قتل الطَّلَبة المغاربة فى حى الغورية وأمر بضرب القاهرىٌ الشريف حسن المدابغى حتى فارق الحياة فى سنة ١١٩١ هـ (١٧٧٧م) وقع عليه القِصاص الإلهى ، فقُتِل بالوسائل التى قَتَل بها حسن المدابغى ، وذلك فى سنة ١١٩٥ هـ (١٧٨١م) ، إذ أمر الأمير الكبير إبراهيم بك بالقبض عليه وضربه بالعصى حتى الموت ، فلما فارق الحياة أمر بإلقاء جثته فى النيل ، وذلك لأُمور نقمها منه ، فأخرج أبناؤه جثته بعد أيام من ساحل شبرا ودفنوها .

ولم يستطع مؤرخ هذه الحقبة الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الوصول إلى معرفة أسباب قتل إبراهيم أغا فقال : « إنه لم يُعلم لذلك سبب » .

لكن الذى لا يختلف عليه اثنان هو أن ما حلَّ بإبراهيم أغا إنما هو القِصاص الإلَهى .

﴿ لِيَجْزِىَ اللهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ، إنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (١) .

* * *

(١) إبراهيم : ٥١

ثورة الحُسَـــيْنِيَّة الأُولى
وانتشار التذمر فى بعض الأقاليم
(١١٩٩ ، ١٢٠٠ هـ = ١٧٨٤ ، ١٧٨٥ ، ١٧٨٦م)

ظلَّ إبراهيم بك ومراد بك يعملان فى صمت وثبات للاستيلاء على السُّلْطة فى مصر إلى أن استطاعا فى أول سنة ١١٩٢ هـ (١٧٧٨م) أن يضعا فى أيديهما زمام الحكم ، فاضطر إسماعيل بك وبعض صناجقه إلى مغادرة القاهرة متجهين إلى صعيد مصر .

وقد ظل إسماعيل بك متخفياً فى صعيد مصر فترة من الزمن استطاع بعدها الفرار إلى إسلامبول .

آما إبراهيم بك ، فإنه تقلَّد مشيخة مصر بعد خروج إسماعيل بك وأعوانه من القاهرة : فأصبح هو وصديقه مراد بك صاحبى السُّلْطة الحقيقة فى مصر بلا منازع ، ولم يملك والى مصر العثمانى إلا الموافقة على هذه السُّلْطة الجديدة .

بَيْد أن المظالم تضاعفت وكثرت أعمال النهب والمصادرات فى عهد هذين الأميرين ليس فى القاهرة فحسب ، وإنما فى سائر أقاليم مصر ، وقد كان مراد بك يقوم بنفسه ومعه جنده بأعمال النهب والمصادرات فى بلاد مصر الشمالية والجنوبية ، ويتتبع بجنده فى الصحراء القبائل العربية ليصادر أموالها وينهب متاعها . . . ولا يتورع خلال ذلك عن سفك الدماء وأسر الرجال والأولاد .

وقد كانت الإسكندرية أسبق من حى الحسينية فى إعلان تذمرها وثورتها على مظالم لمماليك ، وإنزالها العقوبات بمرتكبى الجريمة من أهل السُّلْطة ، ففى شهر شعبان سنة ١١٩٩ هـ (يوليو ١٧٨٥م) وجد أهل الإسكندرية

رجلاً من أبنائها مقتولاً ، ولم تتحول أصابع الاتهام عن سردار قلعة الإسكندرية ، فثار أهالى الإسكندرية ثورة عارمة ، واتجهوا فى جموعهم الغاضبة إلى بيت السردار فحاصروه ، ثم أخرجوا منه السردار مهاناً ، وقبضوا عليه ، وانهالوا عليه ضرباً ، ثم مزَّقوا ملابسه ، وحلقوا نصف لحيته ، وأركبوه حماراً وجرَّسوه وطافوا به فى شوارع الإسكندرية مكشوف الرأس ، وهم لا يفترون عن ضربه وصفعه بالنعال .

وفى القاهرة اشتهر أمير يدعى حسين بك شفت (أى اليهودى) بقيامه بأعمال النهب والمصادرات ، فلم يسلم حى من أحياء القاهرة من نهبه ومصادرته .

وفى شهر جُمَادى الأولى سنة ١٢٠٠ هـ (إبريل ١٢٨٦م) اقتحم هذا الأمير بجنده حى الحسينية بالقاهرة ، فنهب بعض بيوتها ومخازنها وسلب كثيراً من أموال أهلها ، فانفجر هذا الحى بثورة هادرة غاضبة ، وخرج أهله فى جموع كبيرة ، فانضم إليهم أهل القاهرة ومصر القديمة .

ثم سارت تلك الجموع العظيمة متجهة إلى الجامع الأزهر يتقدمهم أهل الحسينية ، وهم يدقون الطبول دقاً عنيفاً ، ويشهرون عصيهم ومساوقهم وما يملكونه من أسلحة .

فلما وصلوا الجامع الأزهر عرضوا قضيتهم على شيخ المالكية أبى البركات أحمد الدردير ، فقال لهم : أنا معكم ، غداً بإذن الله تعالى نجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب معكم فننهب بيوت الأُمراء كما نهبوا بيوتنا ، ونموت شهداء ، أو ينصرنا الله تعالى عليهم .

عند ذلك أغلق الثائرون أبواب الجامع الأزهر ، وصعد جماعة منهم مآذنه وصاحوا منها بالدعاء على المماليك ، وجهروا بمثالبهم ومظالمهم ، ودقوا طبولهم دقا عنيفاً ، ثم انتشروا ومعهم طلَبة الأزهر فى الأحياء التجارية

والأسواق ، فتجاوب معهم التجار والسوقة ، فأغلقوا متاجرهم وأوقفوا البيع والشراء فى أسواقهم ، فتعطلت حركة الحياة اليومية فى أرجاء القاهرة .

ثم ترامت أخبار هذه الثورة ، وذاع بين المماليك ما توعدهم به الشيخ الدردير ، فبعث شيخ مصر إبراهيم بك باثنين من كبار أُمرائه هما :

سليمان بك أغا الإنكشارية ، ومحمد كتخدا أرناءود إلى الشيخ الدردير .

فلما دخلا الأزهر أُصيبا بهلع ورعب عظيمين لما شاهداه من تذمر الأهالى وسخطهم .

فقالا للشيخ الدردير : اكتب لنا بياناً بالمنهوبات ، ونحن نلتزم بإحضارها إليكم أينما كانت ، ثم بذلا للشيخ عهوداً موثقة بقراءتهما الفاتحة ، ثم عادا إلى سيدهما شيخ مصر إبراهيم بك ، وأخبراه بما شهداه ، وبما تعهدا به لشيخ المالكية فى الجامع الأزهر .

فعقد إبراهيم بك فى بيته اجتماعاً دعا إليه شيخ المالكية الشيخ الدردير والأُمراء لصناجق ، كما أمر حسين بك شفت بحضور هذا المجلس ، فلما أخذ الحاضرون مجالسهم سأل إبراهيم بك حسين بك شفت عن المنهوبات التى نهبها من حى الحسينية ، فأجابه حسين بك فى جرأة بقوله : كلنا نهّابون ، أنت تنهب ، ومراد بك ينهب ، وأنا كذلك أنهب ، فارتجَّ على إبراهيم بك وجميع الأُمراء ، ولم يدفع أحدهم هذا الاتهام عن نفسه بكلمة واحدة ، لأن ما أجاب به حسين بك كان صدقاً ، فهذا النهب من عمل السُّلْطات الحاكمة وبإذنها ورضاها .

وقد انفضَّ المجلس بتلك الصورة المخزية التى كست وجوه الأُمراء .

أما الشيخ الدردير فقد انصرف بمكسب معنوى عظيم ، فحسبه أن الأُمراء ارتفع بينهم صوت يعترف بأنهم جميعاً نهَّابون ، ولم يحاول أحدهم نفى هذه التهمة عن نفسه . .

بَيْد أنه لم تمض بضعة أيام حتى وقعت حادثة نهب لسفينة قادمة من الصَّعيد تحمل قمحاً وخبزاً ومواد غذائية أُخرى لطَلَبة العلم الصعايدة فى الجامع الأزهر ، فلما علم طَلبة العلم الصعايدة بما حلَّ بسفينتهم ثاروا وأبطلوا الدروس ، وأغلقوا بعض أبواب الجامع الأزهر ، وأيَّدهم العلماء فى موقفهم هذا ، وقالوا : كيف يحدث هذا وقضية نهب الحسينية لم تنته بعد ؟! ، فركب الشيخ الدردير والشيخ العروسى والشيخ محمد المصيلحى وآخرون بغالهم ، واتجهوا إلى بيت شيخ مصر إبراهيم بك ، وتحدَّثوا إليه حول نهب سفينة طَلَبة العلم الصعايدة فى حضور الأمير سليمان بك الذى قام بنهبها .

فدافع هذا الأمير عن نفسه قائلاً : إنَّ ما فى هذه السفينة ملك لأولاد وافى ، وهؤلاء عليهم أموال مقرَّرة للدولة لم يدفعوها .

فقال الشيخ الدردير : إنَّ ما كانت تحمله هذه السفينة ليس ملكاً لأولاد وافى ، إنما هو ملك لطلبة العلم الصعايدة ، فإن كان على أولاد وافى مال للدولة كما تذكر فخذه منهم . . .

ثم أصرّ هؤلاء العلماء الثلاثة على عدم مغادرة بيت شيخ مصر إبراهيم بك إلا بعد أن يرد سليمان بك ما نهبه ، فأمر إبراهيم بك سليمان بك برد المنهوبات إلى أهلها ، فوافق على ردِّها ، وانصرف العلماء ، لكنهم علموا فيما بعد أنه رد بعض هذه المنهوبات .

ومما لا شك فيه أن مصر شهدت فى عصر إبراهيم ومراد أسوأ وأقبح الحكومات التى استحلَّت دم هذا الشعب وماله ، وأحياناً كانت تستحل أَسر الرجال والأبناء ، ولا شك فى أن تاريخ هذه العُصبة الحاكمة أعظم شاهد على فشلها فى أحقر الأُمور فضلاً عن أعظمها ، ذلك لأنهم قعدوا عن كل خُلُق حميد ، وتسابقوا إلى كل خُلُق ذميم ، فسقطت هيبتهم من النفوس ولم تجد الجماهير قيادةً تستحق احترامها وولاءها سوى علماء الأزهر .

روى الشيخ الجبرتى فى تاريخه أنه فى شهر جُمَادى الأولى سنة ١٢٠٠ هـ

(مارس ١٧٨٦م) ، بينما كان الشيخ الدردير فى طنطا ، إذ فرض كاشف الغربية على كل جمل يُباع فى سوق طنطا نصف ريال فرنسى ، ثم استولى على جِمال جماعة من الأشراف .

فشكا الناس إلى الشيخ الدردير مظالم هذا الكاشف ، فركب الشيخ بغلته وتبعه جمع عظيم من أهالى طنطا والواردين عليها ، فلما وصل الشيخ الدردير إلى منزل الكاشف وجد وكيله (الكتخدا) فخاطبه وهو راكب بغلته ووبّخه وعنَّفه تعنيفاً عظيماً ، ثم قال له : « أنتم ما تخافون الله » ، وقبل أن ينهى الشيخ الدردير حديثه هجم شخص من العامة على الكتخدا وانهال عليه ضرباً بعصاه ، فتدخل جنود الكاشف لحماية الكتخدا ، وضربوا هذا الرجل العامى ضرباً مبرحاً ، ثم ضربوا كل مَن حاول الدفاع عنه وكل مَن ظل واقفاً لم يول الأدبار ، وممن وقع عليه الضرب السيد أحمد الصافى خادم الشيخ الدردير .

فلما انجلى الموقف تدارك الأمر كاشفا المنوفية والغربية - وكنا مقيمين فى طنطا فى هذا اليوم - فذهبا إلى الشيخ الدردير واعتذرا إليه بشتَّى الاعتذارات ، واسترضياه ، وتواضعا أمامه ، ثم أمرا بالنداء بالأمان العام فى أرجاء المدينة .

ولما عاد الشيخ الدردير إلى القاهرة استقبله شيخ مصر إبراهيم بك ، ووالى القاهرة ، وكتخدا الجاويشية ، واعتذروا إليه ، وتواضعوا له واسترضوه .

ولم تكن أخبار مماليك مصر بمنأى عن مسامع الدولة العثمانية ، وما شغلها عن دخول مصر بقواتها للإطاحة بهم عن حكمها سوى تلك الحروب المتواصلة التى كُتِب عليها أن تخوضها ضد الأُمم المسيحية فى شرق أوروبا وغربها .

بيْد أنه فى شهر رمضان سنة ١٢٠٠ هـ (يوليو ١٧٨٦م) فجأ حسن باشا القبطان مماليك مصر بأُسطول وجيش كبيرين ، وكان هدفه إعادة سُلْطات

الدولة العثمانية فى مصر ، وتنصيب الأمير إسماعيل بك شيخاً على مصر كما كان .

أما إبراهيم بك ومراد بك وأمراؤهما فقد أُسقط فى أيديهم ، وخضعت أعناقهم ، وتصاغروا أمام علماء الأزهر ، وتراموا على أعتابهم ، فلما وصل حسن باشا القبطان بقواته إلى القاهرة دافع عنها المماليك دفاعاً هَشاً ، ثم فروا إلى جنوب مصر ، ولم يرجعوا إلى القاهرة إلا بعد أن خرج حسن باشا القبطان من مصر ، وبعث الباب العالى بفرمان العفو عنهم بشروط لم يقبلها منهم إسماعيل بك شيخ مصر ووالى مصر العثمانى محمد باشا إلا بعد أن ضمنهم علماء الجامع الأزهر ، ومما هو جدير بالذكر أن حسن باشا القبطان لما عاد من مصر بجيشه وأُسطوله أخذ معه خمسةً من الأُمراء المماليك الذين ضجَّت القاهرة وأقاليم مصر من طغيانهم ونهبهم وإفسادهم ، وهم : عثمان بك المرادى ، وعبد الرحمن بك الإبراهيمى ، وحسن كتخدا الجربان ، وسليمان بك الكاشف ، وحسين بك شفت ، فلما وصل بأُسطوله إلى سواحل جزيرة قبرص أمر بسجنهم فى قلعة ليميا (ليماسول) .

وقد ظل هؤلاء الخمسة يكابدون عذاب السجن فترة من الزمن مات خلالها الأمير حسين بك شفت الذى كثيراً ما طغى وبغى على أهالى القاهرة والحسينية ، أما الأربعة الآخرون فقد أخرجتهم حكومة إسلامبول من سجن ليميا وحدَّدت إقامتهم فى إسلامبول .

ولم تفلح محاولات مماليك مصر لإطلاق سراحهم وإعادتهم إلى القاهرة . قال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ، إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ * مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ، وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ . . . . ﴾ (١)

* * *

(١) إبراهيم : ٤٢ ، ٤٣

انتفاضـــة القاهرة الثانية

(١٢٠١ هـ = ١٧٨٧م)

بعد أن أقلع حسن باشا القبطان بأُسطوله وجيشه من الإسكندرية عائدا إلى الدولة العثمانية فى شهر ذى الحجة سنة ١٢٠١ هـ (سبتمبر ١٧٨٧م) انفرد إسماعيل بك وصناجقه بحكم مصر ، وأقام إبراهيم بك ومراد بك ومماليكهما فى الصعيد الأعلى (قنا وإسنا) تنفيذا لفرمانات الدولة العثمانية ، وأطلق عليهم (الأمراء القبالى) أى الجنوبيون ، غير أن خلو خزانة مصر من المال الأميرى أصبح شبحا مرعباً أصاب إسماعيل بك وصناجقه بقلق دائم ، ولم يكن أمام إسماعيل بك من وسيلة للإنقاذ سوى جمع الضرائب من كافة الفئات التجارية والصناعية والمهنية إلى أن يحين جمع حراج الزراعة والتجارات الخارجية والزكاة والجزية والجمارك وغيرها . ومما لا شك فيه أن هذا التدهور المالى الذى شهدته خزانة مصر إنما كان نتيجة للأخطاء الفادحة التى اقترفها المماليك ، وهى أخطاء تحمَّل الشعب نتائجها المالية وحده ، وكانت هذه الضرائب تسمى فى هذا العصر (المظالم) ، وهذه الكلمة ارتضاها الحاكم والمحكوم على السواء ، لأن الضريبة لا تعتمد على نص فى أصول الشريعة ، لهذا أطلق عليها شيخ مصر إسماعيل بك (القرض) ليتفادى اتهامه بالعودة إلى المظالم التى طُرد من أجلها المماليك الإبراهيمية والمرادية (القبالى) من الحكم وأُخرجوا من القاهرة .

غير أن جماهير القاهرة لم تخدعهم الأسماء البرَّاقة لأنهم كانوا يعرفون جيدا أن هذه الضريبة حتى وإن كانت قرضاً فإنه القرض الذى لا يُرَد .

لهذا أغلق التجار متاجرهم ووكائلهم ، وفضّ السوقة أسواقهم ، وهبُّوا فى

مسيرة ساخطة إلى الجامع الأزهر ، واستنهضوا علماءه وطَلَبته لرفع الظلم عنهم ، فاستقبلهم شيخ الأزهر الشيخ أحمد العروسى ، فازداد حماسهم ، وأرادوا إغلاق أبواب الجامع الأزهر كما هو معتاد فى مثل هذه الأحوال ، غير أن شيخ الأزهر أشار عليهم بعدم ضرورة إغلاق أبواب الأزهر الآن ، ثم عقد فى الأزهر مجلساً حضره كبار العلماء وتدارس معهم مسألة الضرائب التى فرضها إسماعيل بك على كافة الفئات فى مصر .

وقد استقر رأى المجتمعين على كتابة رسالة إلى إسماعيل بك يُبيِّنون فيها أسباب سخط جماهير القاهرة ، وبعثوا بها مع الشيخ سليمان الفيومى .

فلما قرأ إسماعيل بك رسالة العلماء كتب رداً على رسالتهم جاء فيه « إننا قد منحنا الأمان والعفو لهذه الطوائف الملتفة حول الأزهر ، وإن الأموال المطلوبة إنما هى على سبيل القرض ، والقرض لا يدفعه إلا القادر عليه » .

فلما قرأ شيخ الأزهر هذا الرد أمر بتلاوته على المحتشدين فى الجامع الأزهر ليعرف رأيهم .

بَيْد أن الجماهير ازداد سخطها وعظم غضبها بعد أن استمعت إلى الرد الذى بعث به إسماعيل بك ، ثم صاحوا بالعلماء : هذه مخادعة إسماعيل بك ومماليكه ، وعندما تنفض جموعنا ونفتح متاجرنا وأسواقنا يأخذوننا واحداً بعد واحد ، وأصروا على ألا يفضوا جموعهم إلا بعد أن يحصلوا على مواثيق مغلظة من إسماعيل بك وصناجقه يضمنها علماء الأزهر .

فما وسع شيخ الأزهر أحمد العروسى إلا أن يتقدم هو وكبار العلماء مَسيرةَ القاهرة راكباً بغلته ، وحوله طَلَبة العلم المجاورون قد أشهروا العصى الغليظة ليدفعوا عنه تزاحم عامة الناس وغوغائهم .

وقد اتجهت هذه المسيرة الكبرى خلف شيخ الأزهر والعلماء إلى باب زويلة ولها صياح وضجيج عظيمان ، وهناك دخل شيخ الأزهر والعلماء جامع المؤيد واتخذوه مقراً لهم لمفاوضة إسماعيل بك حول رفع المظالم .

ومن جامع المؤيد أرسل شيخ الأزهر رُسُله إلى إسماعيل بك ليُخبروه بمطالب أهل القاهرة ، فلما أخبر الرُّسُل إسماعيل بك بمطالب أهالى القاهرة ظن أن شيخ الأزهر هو الذى دعاهم إلى هذه المسيرة ، غير أن الرُّسُل بصَّروه بحقيقة الأمر ، فأظهر اقتناعه بقولهم ، ثم قال للرُّسُل : « لقد أرسلتُ إلى كافة الطوائف بالأمان فلينفضوا ، وسوف لا يطالبهم أحد بشىء . . . . » .

فاعتقد الرُّسُل أن إسماعيل بك لبَّى مطالب أهالى القاهرة ، فأخبروا شيخ الأزهر بذلك ، ثم أعلنوه للجماهير ، فانفضت جموعهم معتقدة صدق إسماعيل بك .

غير أنه لم يمض يومان حتى انتشر الجباة فى أرجاء القاهرة و لمدن يُحصِّلون تلك الضريبة التى قررها إسماعيل بك والتى سماها (قرضاً) ، ولم يَدَعُوا إنساناً له دخل كبير أو صغير إلا أخذوا منه هذه الضريبة ، حتى بياعى الأسماك المملحة ، وأصحاب الحِرَف الصغيرة .

وقد لوحظ أن الصلة بين شيخ الأزهر وإسماعيل بك أصبحت أكثر جفاءً ، وظهر هذا واضحاً فى جلسات الديوان العالى التى عُقِدت فيما بعد ، إذ كان شيخ الأزهر يوجه إلى إسماعيل بك شيخ مصر اللَّوم ، ويتهم سياسته بأنها السبب فيما يحدث فى مصر من متاعب وقلاقل .

* * *

ثورة الحســـــينية الثانية

(١٢٠٥ هـ = ١٧٩٠م)

ظل إسماعيل بك شيخ مصر وحزبه الحاكم يعانون من مشكلتين عظيمتين كانتا تهددان حكمهم لمصر .

الأولى : مال الخزانة المصرية الذى أصبح صفراً بسبب سياسة إسماعيل بك وحزبه الرعناء ، وبسبب سيطرة إبراهيم بك ومراد بك على موارد صعيد مصر وأعظمها القمح .

الثانية : تهديدات إبراهيم بك ومراد بك اللَّذين أبيا أن يقفا عند الصَّعيد الأعلى (قنا وإسنا) وهما الحدود التى حدَّدتها الدولة العثمانية لهما ، فباتت جيوشهما تهدد القاهرة نفسها .

وفى هذا الجو المكفهر ظهر نهَّابٌ جديد هو أحمد أغا والى القاهرة ، وأحد رجال الحزب الإسماعيلى المملوكى الحاكم ، فقد دأب هذا الأغا على التعدى على أهالى الحسينية ، والاستيلاء على مدخراتهم ، ونهب بيوتهم ومتاجرهم ، وضرب أو سجن أو قتل كل مَن رفع رأسه منهم .

وكان كلما اقتحم هذا الأغا الحسينية بجنده تصدَّى له أهلها وأهالى الأحياء القريبة منها ، فتارة كانوا ينجحون فى صدِّه فيرجع صِفر اليدين ، وتارة أُخرى كان يتغلب عليهم فيعود هو وجنده بمنهوبات عظيمة وببعض المقبوض عليهم من الرجال ، وأصبحت المعارك سجالاً بين الفريقين ، فكان أحمد أغا والى القاهرة لا ينتهى من معركة إلا وقد عقد العزم على أُخرى لينتقم ، أو ليفرض هيبته التى تلاشت فى هذا الحى وما حوله .

وقد كان يقود المقاومة فى حى الحسينية الشيخ أحمد بن سالم شيخ الطريقة البيومية .

وفى ٢٢ من المحرَّم سنة ١٢٠٥ هـ (سبتمبر ١٧٩٠م) بعث أحمد أغا والى القاهرة بفرقة من الجند للقبض على شيخ البيومية ، غير أن البيوميين وأهل الحسينية دافعوا عن شيخهم ، واستطاعوا أن يرغموا الفِرقة العسكرية التى بعث بها والى القاهرة على التراجع والفرار .

ولم يلبث أهالى الحسينية والأحياء المجاورة لها أن هبوا فى مسيرة غاضبة ناقمة ، وانضم إليهم أهالى القاهرة ، فأغلق تجارها متاجرهم ووكائلهم ، كما أبطل السوقة أسواقهم .

واتجهت تلك المسيرة العظمى إلى الجامع الأزهر ، واحتشد الثائرون فى الجامع الأزهر وحوله ، وانضم إليهم طَلَبة العلم المجاورون فأوقفوا الدروس ، وصعدوا مآذن الأزهر ، وأرسلوا صيحاتهم عالية بالتكبير والتهليل ، وذِكْر مظالم المماليك ومثالبهم ، والدعاء عليهم ، بينما كان أهل الحسينية يدقون طبولهم فوق هذه المآذن وحول الأزهر دقاً عنيفاً .

فأعلن شيخ الأزهر الشيخ أحمد العروسى أنه سيذهب الآن إلى شيخ مصر إسماعيل بك ليُرغمه على عزل والى القاهرة أحمد أغا .

فلما اجتمع شيخ الأزهر بشيخ مصر إسماعيل بك طلب منه عزل والى القاهرة أحمد أغا ، فرحب إسماعيل بك بشيخ الأزهر ، لكنه اعتذر إليه عن عدم إمكان هذا فى مثل هذا الوقت ، لأن والى القاهرة من أتباع حسن بك الجداوى ، فطلب منه شيخ الأزهر أن يأمر حسن بك الجداوى بعزله ، لأن منصبه وهو شيخ مصر يعطيه الحق فى إصدار مثل هذا الأمر .

فلم يلبث إسماعيل بك أن وجَّه أمره إلى حسن بك الجداوى بعزل أحمد أغا والى القاهرة ، لكن حسن بك رفض أن يعزل والى القاهرة ، إلا إذا عزل إسماعيل بك ثلاثة من أتباعه من مناصبهم ، وهم أغا القاهرة وكتخدا

المقاطعة ، وكاشف طرا ، كما طالب حسن بك الجداوى بطرد جنود إسماعيل بك (الغليونجية) أى البحرية وجنوده الأرناءود من ساحل بولاق .

غير أن إسماعيل بك أصرَّ على أن ينفذ حسن بك أمره بدون قيد أو شرط ، فخرج حسن بك بمماليكه من القاهرة مغاضباً ، وخيم فى العادلية ، بينما تعمد تابعه أحمد أغا والى القاهرة المرور بموكبه فى أرجاء القاهرة متحدياً الرأى العام ، وليغيظ أهالى القاهرة ، فهجم عليه جمع منهم ، فدارت معركة بين الفريقين انتهت بمصرع رجلين من الأهالى وجرح عدد من الفريقين ، وأصبح كل فريق يترصد للفريق الآخر ، وساد القاهرة غضب عام ، واستمر تجارها وسوقتها فى إغلاق متاجرهم ووكائلهم وإبطال أسواقهم ، ولم يجرؤ أحمد أغا والى القاهرة على الخروج بموكبه مرة أُخرى ، وغدت القاهرة كأنها فوق بركان يتأهب للانفجار بين لحظة وأُخرى .

لهذا بادر علماء الأزهر بعقد اجتماع فى بيت الشيخ محمد البكرى تزَّعمه شيخ الأزهر ، ودعوا إلى هذا الاجتماع إسماعيل بك شيخ مصر ، فحضر منزعجاً مضطرباً ، وأخذ يسترضى العلماء ، ويهدئ من غضبهم ، ثم أعطاهم عهداً موثقاً بعزل أحمد أغا والى القاهرة مهما تحمَّل فى سبيل ذلك .

ولم يلبث إسماعيل بك شيخ مصر أن عقد اجتماعاً فى الديوان العالى بقلعة القاهرة دعا إليه جميع الصناجق ، ومنهم حسن بك الجداوى .

وقد استقر رأى المجتمعين على عزل أحمد أغا والى القاهرة من منصبه وعزل الأغا التابع لإسماعيل بك من منصبه أيضاً ، وأن يُمنح كل منهما منصب صنجق متقاعد ليصبحا بعيدين عن مواجهة أهالى القاهرة الناقمين عليهما ، كما قرر المجتمعون أيضاً تعيين والى القاهرة من أتباع حسن بك ، والأغا من أتباع إسماعيل بك . . .

وأول شىء فعله والى القاهرة الجديد هو أنه بادر بالذهاب إلى الجامع الأزهر ، واسترضى علماءه ، وجلس معهم ، ووعدهم من نفسه خيراً .

عند ذلك انفضَّت الجموع التى كانت تحتشد فى الأزهر وحوله ، وأحس العلماء وطَلَبة العلم وأهالى القاهرة بأن إرادتهم قد تحققت ، وأنهم أسقطوا عَلَماً من أعلام الظلم والطغيان .

غير أن الشيخ عبد الرحمن الجبرتى مؤرِّخ هذه الحقبة لم يُرضه منح أحمد أغا والى القاهرة المعزول رتبة الصنجقية ، وعدَّ هذا مكافأة للمعتدى .

فقال فى عبارة موجزة ساخرة : « والذى كان يركب حماراً أصبح يركب فرساً » ، ومعنى هذا أن الأغا الذى كان يركب حماراً صار صنجقاً يركب فرساً بحكم منصبه الجديد الأرقى من منصبه القديم ، فكأنما المعتدى كوفئ فى نظر الجبرتى ، ونظرة الجبرتى لا شك فى صحتها غير أنه لا ينبغى أن نُهوِّن من حجم إبعاد المعتدى عن الميدان الذى كان يمارس فيه سطوته وتجبره ، فهذا الإبعاد يُعَد اقتلاعاً لصاحب السُّلْطة من سُلْطته ، وما أعظم وقع هذا الاقتلاع على نفس مثل نفس أحمد أغا المغرمة بحب السيطرة والعدوان .

فمما لا شك فيه أن نفساً كنفس أحمد أغا حتى وإن امتطى صاحبها فرس الصنجقية شعرت بإذلال وقهر عظيمين .

* * *

ثَوْرَةُ شَعبِ مِصْر

ووثيقة الصلح بين علماء الأزهر والمماليك

(١٢٠٩ هـ = ١٧٩٥م)

لما خلا منصب شيخ مصر بموت إسماعيل بك فى طاعون سنة ١٢٠٥هـ ، (١٧٩١م) اتفق صناجق حزبه على أن يتولى مشيخة مصر الأمير عثمان بك طبل .

وعندما علم الأميران إبراهيم بك ومراد بك بموت إسماعيل بك وولاية عثمان بك طبل مشيخة مصر تطلعا إلى العودة إلى القاهرة ، ثم تحركا بقواتهما صوب الشمال ، وفى الوقت نفسه كثَّفا اتصالهما الديبلوماسى بالقاهرة ، فبعثا برسائل إلى علماء الأزهر وباشا مصر وشيخ مصر عثمان بك طبل .

وقد تضمنَّت رسائلهم بعد المقدمة : « إننا طلبنا فيما مضى الصلح فأبى المرحوم إسماعيل بك ، وكل شىء بقضاء وقدر ، والأُمور مرهونة بمواقيتها ، والآن نحن اشتقنا إلى أهلنا ودورنا ، وقد طال اغترابنا ، وعزمنا على دخول القاهرة على أساس الصلح ، وقد تُبْنا عن المظالم والمعاصى ، وبيدنا فرمان من السلطان تضمن العفو عنا ، ونعاهدكم على أن ما مضى لا يعود ، وإن أسيادنا مشايخ العلم يضمنون كف غائلتنا » .

وفى ٢٦ من شهر شوَّال سنة ١٢٠٥ هـ (يونيو ١٧٩١م) اجتمع الديوان العالى برئاسة محمد عزت باشا ، وقد حضر هذا الاجتماع من علماء الأزهر شيخ الأزهر أحمد العروسى ، والشيخ عمر مكرم ، والشيخ محمد الأمير ، والشيخ محمد البكرى ، والشيخ أبو الأنوار محمد السادات ، كما حضره الصناجق ورؤساء العسكر ، فلما اكتمل المجلس أمر محمد عزت باشا بقراءة

رسائل إبراهيم بك ومراد بك ، فلما انتهى القارئ من تلاوتها سأل محمد عزت باشا العلماء ، فقال لهم : ماذا تقولون ؟

فقال شيخ الأزهر : إن كان الخلاف بين أُمراء الصعيد وأُمراء القاهرة ، فيمكننا أن نتوسط بينهم ، وإن كان الخلاف بين أُمراء الصعيد والسلطان العثمانى . فالأمر يرجع إلى نائبه (أى واليه على مصر) ، وبهذا ألقى شيخ الأزهر بالقضية كلها على كاهل محمد عزت باشا والى مصر .

وبعد محاورات كثيرة استقر رأى أعضاء الديوان العالى على أن يكتبوا إلى أمراء الصَّعيد رسالة حاء فيها بعد المقدمة : « إن الذى يطلب الصلح يُقدّم إقراره بذلك قبل أن يتجاوز الحدود المتفَق عليها ، وقد ذكرتم أنكم تُبْتم ، وقد تقدَّم منكم هذا القول مراراً ولم نر له أثراً ، فإن شرط التوبة رد المظالم ، وأنتم لم ترسلوا ما عليكم من المقررات الأميرية للدولة ، فإن كنتم صادقين فى توبتكم فارجعوا إلى أماكنكم التى حدَّدها لكم السلطان ، وأرسلوا الأموال والغلال الأميرية ، وعندئذ نبعث إلى الدولة بطلب الإذن لكم بدخول القاهرة ، فإن الأُمراء الذين فيها لم يدخلوها بسيوفهم وقوتهم ، وإنما لسلطان هو الذى أدخلهم فيها ، وهو الذى أخرجكم منها ، فإذا وافق السلطان على عودتكم إلى القاهرة فلا مانع يمنعكم » .

وقد وقّع على هذه الرسالة والى مصر محمد عزت باشا ، وعلماء الجامع الأزهر ، كما عهد الديوان العالى إلى الشيخ عمر مكرم بتسليم هذه الرسالة إلى إبراهيم بك ومراد بك فى صعيد مصر ، كما أعطاه صلاحيات الوساطة وإرساء قواعد الصلح بين أُمراء الصعيد وأُمراء مصر .

ولقد كانت الأحوال السياسية مهيئة لنجاح الشيخ عمر مكرم فى مسعاه للصلح بين أُمراء الصعيد وأُمراء مصر .

من ذلك أن الدولة العثمانية بعثت برسولها إلى مصر فى صفر سنة ١٢٠٦ هـ

(سبتمبر سنة ١٧٩١م) ، ومعه رسالة تضمنَّت العفو عن أُمراء الصعيد ، وقد أُعلن هذا العفو فى القاهرة ، وضُربت مدفعية القلعة ابتهاجاً به .

فلما تم الصلح بين الفريقين دخل إبراهيم بك ومراد بك وقوَّاتهما القاهرة لتصبح لهما الكلمة الأُولى فى حكم مصر ، وذلك بعد أن تخلَّى شيخ مصر عثمان بك طبل عن المشيخة ليتولاها إبراهيم بك .

وقد ظلَّ المماليك الإبراهيمية والمرادية أكثر من عام ملتزمين ما عاهدوا علماء الأزهر عليه ، ثم عادوا إلى سيرتهم الأُولى نهَّابين وظَلَمة وسفاكى دماء .

ففى السادس من جُمَادى الأُولى سنة ١٢٠٧ هـ (ديسمبر ١٧٩٢م) انطلق جند إبراهيم بك ومراد بك فى أرجاء القاهرة ، فاستولوا على ما وجدوه من خيل وبغال وحمير وجمال فى الطرقات والوكائل ، وسبب ذلك أن الأميرين أرادا تزويد جنودهما بدواب السفر وحمل الأثقال قبل خروجهم لمهاجمة قبائل العُرْبان المنتشرة فى الصحراء الشرقية والغربية وحول القاهرة .

وبعد أن تزوَّد الجنود بدواب السفر وحمل الأثقال اتجه مراد بك بجيشه إلىٰ أبى زعبل ، وهناك هاجم عرب الصوالحة ، ثم استولى على أغنامهم وجمالهم ، وقتل منهم حوالى خمسة وعشرين من الرجال والشيوخ والغلمان .

ثم فرض على بقية القبائل القاطنة فى أبى زعبل أتاوة قدرها أحد عشر ألف ريال ، ولم يقبل شفاعة شيخ شيوخ هذه القبائل ، بل أمر ببطحه وضربه بالعصى ، فبُطِح وضُرِب .

فلما ترامت أخبار هجمات مراد بك على القبائل تعمَّقت القبائل الأُخرى فى بطون الصحراء فلم يدركها .

وفى الوجه البحرى قام جنود الأمير محمد بك الألفى بأعمال نهب شملت قرية طوخ القرموص ، وكانت هذه القرية فى التزام شيخ الأزهر الشيخ عبد الله الشبراوى ، فتوجَّه أهل هذه القرية وأهالى قرى أُخرى نُهِبت إلى

القاهرة ، وهناك اتجهوا إلى الجامع الأزهر ، وعرضوا على شيخ الأزهر ما حلَّ بقراهم ، فبعث شيخ الأزهر رُسُله إلى إبراهيم بك ومراد بك ليُعيدا ما نهبه رجال محمد بك الألفى من القرى إلى أهلها ، فلم يفعلا شيئاً ، فلما كثرت المظالم دعا شيخ الأزهر عبد الله الشبراوى العلماء وطَلَبَة العلم والأهالى إلى ثورة عامة ، فأبطل طَلَبَة العلم دروسهم ، وأغلقوا أبواب الأزهر ، ثم انتشروا فى أرجاء القاهرة يدعون التجار وأهل الأسواق إلى غلق متاجرهم ووكائلهم وإيقاف التعامل فى أسواقهم ، وسرعان ما استجاب هؤلاء إلى دعوتهم ، ثم انطلق أهالى القاهرة بمختلف فئاتهم وطوائفهم إلى الجامع الأزهر ، وانضموا إلى أهل القرى والأطراف الذين احتشدوا حول الجامع الأزهر .

فركب شيخ الأزهر وكبار العلماء بغالهم ، وقادوا هذه الجموع العظيمة وساروا بها فى أشهر شوارع القاهرة وأصوات رجالها تجلجل بالتكبير والتهليل ورفض مظالم المماليك وإظهار مثالبهم ، إلى أن وصلوا إلى بيت الشيخ أبى الأنوار محمد السادات ، فازدحم بهم الميدان والشوارع المرتبطة به ، كما ازدحم بهم ميدان الأزبكية والشوارع المرتبطة به .

وفى بيت السادات عقد شيخ الأزهر والعلماء اجتماعاً أعلنوا فى نهايته رفضهم القاطع لمظالم المماليك .

فلما علم إبراهيم بك بخطورة الموقف بعث إلى العلماء بأيوب بك الدفتردار ، فلما وقف أيوب بك بين يدى العلماء سألهم عن مرادهم .

فقالوا له : نريد العدل وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوس وكافة المظالم التى ابتدعتموها ورفع الجور وكف أيدى الطغاة .

فقال أيوب بك : لا يمكن الإجابة إلى هذا كله ، فإننا إن فعلنا ضاقت علينا المعايش والنفقات .

فقالوا له : هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، ثم ما الباعث

على الإكثار من النفقات ، وشراء المماليك ، والأمير إنما يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ !؟

فقال : سأُبْلِّغ ، ثم انصرف ، لكنه لم يرجع إليهم بجواب .

أما شيخ الأزهر والعلماء ، فإنهم رجعوا إلى أماكنهم فى الجامع الأزهر وأمروا الجماهير بالبقاء حول الجامع الأزهر ، فظلوا يومهم ، وباتوا ليلهم ، وقد أدرك إبراهيم بك خطورة الموقف أكثر من أى أمير آخر ، فبعث إلى مشايخ العلم فى الأزهر مَن يقول لهم : إن إبراهيم بك معكم ، وهذه الأُمور التى وقعت وأنكرتموها إنما وقعت بغير رضاه ومراده .

ولم يلبث إبراهيم بك أن بعث إلى مراد بك مَن يخيفه ويُبصِّره بعواقب الأُمور ، ويُحذِّره من العواقب الوخيمة التى ستقع إن ظل المماليك سادرين فى غيهم ، ومن هذه العواقب الوخيمة وجود الذرائع التى قد تعتمد عليها الدولة العثمانية وتبادر بإرسال حملاتها العسكرية على غرار حملة حسن باشا القبطان لاقتلاع المماليك من السُّلْطة والقضاء عليهم أو طردهم من القاهرة .

فأجاب مراد بك بأنه يوافق على جميع مطالب العلماء والأهالى إلا إلغاء ديوانه فى بولاق ، كما طلب أن يفاوضه أربعة من العلماء فى قصره بالجيزة ، فذهب إليه العلماء الأربعة ، فلما اجتمع بهم لاطفهم وأظهر لهم المَوَدَّة والاحترام ، ورجاهم أن يسعوا فى الصلح بين المماليك وعلماء الأزهر .

وعندما دخلت الثورة فى يومها الثالث نزل والى مصر صالح باشا القيصرلى من القلعة إلى منزل شيخ مصر إبراهيم بك ، وهناك عقد مجلساً حضره جمع من علماء الأزهر هم الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الأزهر ، والشيخ أبو الأنوار محمد السادات ، والشيخ خليل البكرى ، والشيخ محمد الأمير ، والشيخ عمر مكرم ، والشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ محمد السجينى ، والشيخ محمد الحريرى ، والشيخ عبد الرحمن العريشى ، كما حضره جمع من الصناجق المماليك على رأسهم الأمير إبراهيم بك شيخ مصر ،

كذلك حضر هذا المجلس قاضى قضاة مصر وعدول محكمة لباب العالى ليسجلوا شروط الصلح الذى سيُعقد بين علماء الأزهر ومماليك مصر فى وثائق المحكمة وسجلاتها .

وقد تضمنت وثيقة الصلح بين علماء الأزهر ومماليك مصر الحاكمين البنود التالية :

أولاً : تعهّد الأمراء بصرف المرتبات والجوامك والجرايات والعلوفات لأربابها طلبة العلم ، والمنقطعين للعبادة ، والمرابطين ، والمتقاعدين ، والمرضى واليتامى والمساكين والأرامل ، وسائر المستحقين من المسلمين .

ثانياً : تعهّد الأُمراء بإعداد كل ما يتعلق بركب الحَج وتسييره كل عام على الصفة التى كان عليها فى زمن السلاطين السابقين .

ثالثاً : تعهّد الأُمراء بإرسال غلال الحرمين الشريفين وأموالهما المقرَّرة كل عام إلى أهلهما فى المواعيد المقرّرة بدون إبطاء .

رابعاً : تعهّد الأُمراء بتسليم الغلال الأميرية المستحقة للشُّوَن الأميرية فى مواعيدها المقرّرة بدون إبطاء .

خامساً : تعهّد الأُمراء بإلغاء جميع المظالم ، والتفاريد ، والكاشفيات ، والمكوس الجارية فى البنادر والموارد والمقرَّرة على المآكل وإزالتها إزالة كلية .

سادساً : تعهّد الأُمراء بإزالة ما فرضه إسماعيل بك شيخ مصر المتوفى من مظالم إزالة كلية .

سابعاً : تعهّد الأُمراء بعدم فرض مظالم جديدة زيادة على ما هو مسجَّل فى دفاتر الأمير محمد بك أبى الذهب المتوفى .

ثامناً : تعهّد الأمراء بكف أيدى أغاواتهم وكشافهم عن أخذ أموال الناس وأمتعتهم بالباطل ، وعن المظالم التى دَمّروا بها القرى والبلدان وأفقروا أهلها .

تاسعاً : تعهّد الأُمراء بصرف المرتبات والجرايات المستحقة لطَلَبة العلم والعلماء والفقهاء وقُرَّاء القرآن بالأزهر .

عاشراً : تعهّد الأُمراء بإجراء النفقات المستَحقة للجامع الأزهر وأروقته كتجديد ما يحدث بحوائطه من خلل ، وتجديد فرشه ، وفرش أروقته وكإجراء المياه والإنارة به ، وكأجر الخدم ، وكتزويد المطبخ بما يلزمه من مأكولات .

حادى عشر : تعّهد الأُمراء بترحيل الغليونجية (البحَّارة) الذين أقامهم إسماعيل بك شيخ مصر المتوفى فى سواحل بولاق لكف أذاهم عن الأهالى .

ثانى عشر : تعّهد الأُمراء بعدم التعرض لأشراف مصر بأى وجه من الوجوه لأن جميع أحوالهم وما قد ينشب بينهم من خلافات تنتهى إلى نقيبهم .

ثالث عشر : تعّهد الأُمراء بعدم التعرض لنواب الشريعة الإسلامية وعدولها (القضاة) أو التدخل فى أعمالهم بأى وجه من الوجوه ، لأن جميع أُمورهم وأحوالهم تنتهى إلى قاضى قضاة مصر .

رابع عشر : تعّهد الأُمراء بتعمير السواقى السبع التى تدفع بماء النيل فى مجرى العيون ، وإدارتها أمام حضرة الوزير (الباشا والى مصر) وحضرات العلماء لينتفع بمياهها أهل القلعة والمسلمون القاطنون حولها .

خامس عشر : تعّهد الأُمراء بعدم بيع شىء من غلال مصر إلى الكفار أعداء الدولة العثمانية .

سادس عشر : تعّهد الأُمراء بمنع كل مظلمة من المظالم عن عباد الله الآن ، وفيما يُستقبل من الزمان .

سابع عشر : أعلن الأُمراء أنهم تابوا عما اقترفوه من المظالم ، وتعهَّدوا بالسمع والطاعة وعدم مخالفة الجماعة ، وأنهم سيسيرون فى الناس سيرة حسنة ، وسيشحذون هممهم لتنفيذ مه اشترطه العلماء عليهم .

ثامن عشر : تم الاتفاق فى هذا المجلس على أن مَن أخل من الأُمراء ببنود

هذا الصلح ، أو توقّف عن صرف الحقوق إلى أربابها ، أو سعى فى إبطال شىء منها ، فإن ساداتنا العلماء وأرباب السجاجيد والأُمراء يستخلصون منه هذه الحقوق ، ويرفعون يده عنها مهما كان منصبه عملاً بالفرمان الصادر من والى مصر صالح باشا القيصرلى .

تاسع عشر : أقرَّ الأميران الكبيران إبراهيم بك ومراد بك بما جاء فى هذه الوثيقة ، وتعهّدا وهما بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً بالقيام بتنفيذ بنودها بالطرق الشرعية التى ترعى الاستطاعة والإمكان والطاقة .

وقد وَقَّعَ الأميران الكبيران إبراهيم بك شيخ مصر ومراد بك على هذه الوثيقة وختماها بخاتميهما ، واعتمدها والى مصر صالح باشا القيصرلى ، وأصدر معها فرماناً ، كما وقَّعَ عليها قاضى قضاة مصر وعدول محكمة الباب العالى ، ودلك فى شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩ هـ (يونيو ١٧٩٥م) .

ومن المفيد أن نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التاريخية التالية :

(أ) إن علماء الأزهر كانوا قوة سياسية لها ثقلها ، ويُحسب حسابها فى مصر والدولة العثمانية ، وقد استطاعت هذه القوة السياسية أن تفرض ما أيقنت أن فيه صلاح الأُمة على زعماء المماليك ، وأن توقفهم أمام قاضى قضاة مصر وعدوله ليقروا بأنهم تابوا عن المظالم وليعطوا من أنفسهم عهوداً موثّقة بأنهم سيسيرون فى الناس سيرة حسنة ، وسينشرون الحق والعدل فى أرجاء مصر قدر طاقتهم .

(ب) إن العلماء حرصوا على الحق العام كالعدل ، وكحصول أصحاب الحقوق على حقوقهم بيسر وسهولة ، سواء فى هذا قويهم وضعيفهم .

(جـ) لم تكن مطالبة العلماء بحقوقهم وحقوق طَلَبَة العلم إلا من خلال مطالبتهم بالحق العام ، فعلى سبيل المثال : لم يرد فى وثيقة الصلح ذكر لقرية طوخ التابعة لشيخ الأزهر على الرغم من أن ظلم المماليك لأهلها كان سبباً

قوياً من أسباب تلك الثورة ، وما ذلك إلا لأنها انضوت تحت بنود الحقوق العامة ليجرى عليها من العدل ما سيجرى على مثيلاتها .

(د) حرص العلماء على استقلال القضاء ، وأكدوا على أنه لا يجوز لأحد مهما كان منصبه أن يتدخل فى أعمال القضاء ، وهو مبدأ لم يعرفه العالَم المتحضر إلا فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى ومطلع القرن العشرين .

(هـ) حرص العلماء على بقاء المصالح المرسلة ودعمها كغلال وأموال الحرمين الشريفين ، وركْب الحَج ، والسواقى السبع التى ترفع مياه النيل إلى مجرى العيون .

(و) حرص العلماء على أن يستمر حظر بيع قمح مصر للكفار المعادين للدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية .

ومما لا شك فيه أن هذه الفترة تستحق أن نقف أمامها طويلاً ، وأن نذكرها للعلماء بكل فخر وإعجاب ، فهى بلا نزاع علامة مضيئة فى تاريخهم الحافل بالوعى والصدق السياسى .

ولو أن وثيقة كتلك الوثيقة التى حرص علماء الأزهر على أن يضمنوها الحقوق العامة وحقوق الإنسان جاءت فى تاريخ إحدى الدول الأوروبية لأقاموا لها احتفالاً فى كل عام كما قال الأستاذ العقَّاد رحمه الله تعالى .

وثمة حقيقة تاريخية يجب ألا نغفل عنها هى أن علماء الأزهر كانوا بمبادئهم ومُثُلهم وأخلاقهم وتقواهم وزهدهم جديرين بأن يلتف شعب مصر حولهم ، وأن يبادر مستجيباً لنداءاتهم ، وأن يتخذهم زعماءه وقادة انتفاضاته وثوراته .

هذه الزعامة الصادقة المؤمنة النقية هى التى استطاع بها شعب مصر أن يطرد

أقوى جيش أوروبى عرفه العالَم فى هذه الحقبة - الجيش الفرنسى - الذى كان يقوده بونابرت وكليبر .

وقد قدّم لنا الشيخ عبد الرحمن الجبرتى مؤرِّخ هذه الحقبة صورة تاريخية صادقة لانتصار علماء الأزهر وانتصار إرادة الشعب بقيادتهم ، فقال : « ورجع المشايخ (أى علماء الأزهر) وحول كل منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون : « حسبما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس مرفوعة من مملكة الديار المصرية . . . » .